** الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**جامعة 08 ماي 1945 قالمة**

**كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية**

**الملتقى الدولي حول :**

**"الجامعة والانفتاح على المحيط الخارجي الإنتظارات والرهانات"**

 **يومي :29 و 30 أفريل 2018**

**الجامعة والتنمية المحلية : التحديات السوسيواقتصادية**

**أ.د بوقرة كمال طالب دكتوراة: بايع راسو خلدون**

**جامعة باتنة 1. الجزائر جامعة باتنة 1. الجزائر**

**kamboug34@yahoo.fr** **b.khaldoun1199@gmail.com**

**ملخص:** لا تزال الرهانات والآمال معلقة على الجامعة باعتبارها مؤسسة تعليمية ذات أبعاد سوسيو اقتصادية وثقافية على مرافقة السياسات التنموية الوطنية في أبعادها المختلفة ، وانطلاقا من المخرجات البحثية للجامعة فان الأدوار المنوطة بها لا تتوقف عند البعد التعليمي على أهميته وإنما الانفتاح والاندماج في البيئة الاجتماعية والاقتصادية وغيرها بهدف ضمان الحلول العلمية للمشكلات المجتمعية.

وتزداد هذه الوظائف أهمية في تحقيق التنمية المحلية التي تعتبر ضرورة قصوى في البرامج الحكومية والمؤسساتية كونها تعنى بإشباع حاجيات مباشرة للمواطن ،إلا أن جهود الجامعة غالبا ما تصطدم بمعوقات داخلية تخص الجامعة وخارجية تخص محيطها وهو ما يستدعي صياغة سياسة وطنية تأخذ بعين الاعتبار النسق الاجتماعي والعلاقات التفاعلية المختلفة للجامعة بمحيطها ،من خلال المرافقة التشريعية والاجتماعية التي تضمن حضور الجامعة بفعالية من خلال مخرجاتها البحثية و البشرية.

**الكلمات المفتاحية:** التنمية،التنمية المحلية،الفعالية،المعوقات،الشراكة .

**Abstract**: The bets and hopesstill remain on the university, as an educational institution with socio-economic and cultural dimensions, to accompany the national development policies in their different dimensions. Based on the research outputs of the university, the roles assigned to the university do not stop at the educational depth, though its importance, but extends to its openness and integration into the social and economic environment, to ensure scientific solutions to societal problems.

These functions are so important in achieving local development, which is considered as a necessity in governmental and institutional programs, as it is concerned with fulfilling the direct needs of citizens. However, the university's efforts often collide with internal and external obstacles related to the university itself. This needs the edition a national policy that takes into consideration the social pattern and the different university-environment interactive relationships, through the legislative andsocial accompaniment that assures aneffectivepresence of the university through its research and human outputs.

**تمهيد :**

تعتبر الجامعة منظمة تعليمية بالدرجة الأولى لكنها تتضمن أبعادا تتجاوز الشق التعليمي إلى مختلف مناحي الحياة الإنسانية لتشكل عاملا مهما في التأثير في النسق السوسيو ثقافي و الاقتصادي وحتى السياسي للدولة والمجتمع باعتبارها منبعا للإنتاج المعرفي والفكري الذي يعتبر البوتقة التي تنصهر فيها الجهود الفكرية لإحداث التغيير الاجتماعي والاقتصادي المنشود من طرف الحكومات والشعوب، وانطلاقا من هذه الأهمية التي تمثلها الجامعة بالنسبة لبيئتها والآمال المعلقة عليها في إنتاج جيل يستطيع إحداث القفزة النوعية والأدوار المنتظرة منها في لعب دور القاطرة أو على الأقل مرافقة جهود التنمية المحلية والشاملة انطلاقا من المكانة العلمية التي تحتلها والتي تؤهلها للقيام بمختلف الأدوارالنظرية والعملية في مختلف القطاعات، فان أهداف الجامعة اليوم يجب أن تتجاوز أسوارها إلى التأثير بفعالية في محيطها.

ورغم المأمول والمنتظر من الجامعة الجزائرية إلا أنها اليوم باتت تعيش في محيط يتميز بالحراك الاجتماعي والسياسي وفي سياق اقتصادي يعرف بدورهتحديات حقيقية من خلال التبعية العمياء للبترول والفشل في استغلال الموارد البشرية والحد من نسبة البطالة، وأمام إدارات عمومية ومؤسسات صناعية لازالت تتمظهر فيهاسلبيات البيروقراطيةوالمشكلات التنظيمية المختلفة ، وهي البيئة التي تفرض على الجامعة جهودا مضاعفة لتفكيك وتحليل الأوضاع وهي مطالبة اليوم أكثر من أي وقتبإيجاد الحلول للمشاكل السوسيو اقتصادية وحتى الثقافية التي تعيشها الجزائر انطلاقا من الإمكانيات التي تملكها وخاصة المخابر البحثية والكفاءات العلمية التي بإمكانها تقديم الإضافة رغم المعوقات المختلفة سواء داخل الجامعة أو خارج أسوارها وهذا في حال ما تم الإصغاء لها وتوفير الظروف المواتية .

ورغم التصنيفات التي تصدر من مراكز بحثية عالمية متعددة تضع الجامعة الجزائرية في ذيل الترتيب مقارنة حتى بجامعات عربية وإفريقية ، ورغم الأهمية النسبية لهذه التصنيفاتكمعيارللحكم على فعالية الجامعة الجزائرية إلا أن نجاح الجامعة مرتبط بدوره بحضورها الفعال في محيطها المتنوع بالدرجة الأولى وعدم الاقتصار على جودة دورها التعليمي الذي يعد الهدف الأول لها ، وبالإضافة إلى الدور الفعال الذي يمكن أن تلعبه الجامعة في عملية التنمية الشاملة إذا ما تم إعطائها الفرصة تعتبر التنمية المحلية احد أهم النقاط التي تتطلب حضور و مرافقة من طرف الجامعة للحكم على فعاليتها،فالجامعات باختلاف تخصصاتها تتموقع في بيئات مختلفة إلى حد ما وهو ما يستدعي منها الاطلاع والتقرب أكثر من البيئة السوسيو ثقافية و الخصائص الاقتصادية عن طريق الشراكة مع مختلف المؤسسات المحلية لأن تحقيق التنمية المحلية يتطلب اقتراحات و حلول لا مركزية تأخذ بالحسبان مختلف الخصوصيات المحلية سواء في الجانب الثقافي ، الاقتصادي أو الاجتماعي.

إذن رغم المشاكل الاجتماعية والتنظيمية والبيداغوجية التي تعيشها الجامعة بدورها إلا أن باستطاعتها لعب ادوار متقدمة في عملية التنمية خاصة في هذه الظروفإذا أخذنا بالحسبان رأس المال البشري الذي تتوفر عليه الجامعة الجزائرية ، ومن هنا سنحاول طرح التساؤلات الآتية :

أي علاقة تربط الجامعة بمحيطها السوسيو اقتصادي ؟

و ما هو دور الجامعة في مرافقة جهود التنمية الشاملة والمحلية ؟

 وما هي المعوقات الداخلية والبيئية لهذا الدور؟

**أولا : أهمية الدراسة :**

- إبراز دور الجامعة في مرافقة جهود المؤسسات الاقتصادية و الخدماتية في تحقيق التنمية المحلية.

- الوقوف على ظروف البيئة السوسيو اقتصادية والثقافية للجامعة .

- الاطلاع على مختلف المعوقات في محيط الجامعة .

- إبراز أهم القطاعات التي تحتاج إلى شراكة و مرافقة من طرف الجامعة .

**ثانيا :الإطار المفاهيمي :**

**1- التنمية** :"هي عملية النهوض والارتقاء بالجانب المادي والمعنوي للمجتمع ، باتجاه تحقيق الأهداف والمقاصد المطلوبة ، والتي توفر الظروف المناسبة لسمو الإنسانية في جميع الاتجاهات.وينطوي هذا التعريف على عدة نقاط :

- التنمية عملية مستمرة ودائمة، ومن هنا فلا وجود لمجتمع بلغ المرحلة النهائية منها.

- التنمية عملية متعددة الأبعاد، ويجب أن تشمل جميع مناحي حياة الإنسان (البعد الاقتصادي،البعد السياسي ،البعد الثقافي،البعد النفسي....)"[[1]](#footnote-2)

وفي عدد من الاستعمالات المعاصرة مازال مصطلح التنمية يشير إلى معنى النشر والبسط والترقية والتغيير.[[2]](#footnote-3)

فالتنمية إذا عملية مقصودة ومستمرة تستهدف كل مناحي الحياة الإنسانية بغرض تطويرها وتحسينها إلى ما هو أفضل.

**2- التنمية المحلية** :"على مستوى الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة تم التركيز على مفهوم تنمية المجتمع كوسيلة لرفع مستوى المعيشة وتهيئة أسباب الرقي الاجتماعي المحلي ، من خلال مشاركة المجتمع الايجابية ومبادرته الذاتية علاوة على الجهود الحكومية ، وقد كان الهدف من برنامج تنمية المجتمع هو مساعدة القرى على تحديد وإشباع احتياجاتهم في مجال الزراعة ، المياه ،الصرف الصحي والتعليم ونشاط المجتمع والطرق وغيرها."[[3]](#footnote-4)

فالتنمية المحلية هي الجهود التي تبذلها الدولة بالشراكة مع المجتمع على المستوى المحلي لإحداث التغيير الايجابي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتربوي بما يحقق الحاجيات والمطالب المجتمعية محليا والتي تختلف من منطقة لأخرى .

**3- الفعالية**: من أبرز التعاريف التي تناولت مفهوم الفعالية تعريف فروم الذي يعرفها من كونها :"صفة للسلوك الذي تبذل فيه طاقة ويترتب عليه اثر مرئي "[[4]](#footnote-5) فالفعالية حسب فروم هي جهود مبذولة ترافقها نتائج ملموسة، والفعالية حسب Jan Davidson : "مدى مايتحقق من مخرجات أو نتائج أو تغييرات ،مرغوب فيها Intended ومخطط لها"[[5]](#footnote-6)، إذن يركز جون دافيدسون بدوره على النتائج المنتظرة من العمليات التي يجب أن تسبق بتخطيط فالفعالية لا تتحقق عشوائيا بل هي نتاج جهود و تخطيط ينتهي بنتائج وتغييراتوهو ما يؤكد عليه ماوتسي تونغ من خلال قوله :" إن أفضل دليل على سلامة أفكارنا هو نجاحها في الإطار الاقتصادي "[[6]](#footnote-7).فالفعالية هي ديناميكية على مستوى طريقة الأداء والنتائج والتكاليف المختلفة والتي تنعكس إيجابا على المنظمات والمجتمعات.

**4- المعوقات:**

جاء في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية لأحمد زكي بدوي: "بأن العائق الوظيفي أو المانع هو كل النتائج أو العمليات التي تحد من تكيف النسق الاجتماعي أو توافقه ، كما تتضمن ضغطا وتوترا على المستوى البنائي، فالتفرقة العنصرية تعتبر خللا وظيفيا في مجتمع يرفع شعار الحرية والمساواة "[[7]](#footnote-8)

محمد علي محمد المعوقات من كونها : "كل النتائج أو العمليات التي يشهدها النسق الاجتماعي وينظر إليها بوصفها تؤدي إلى تهديد التكامل والتوافق والاستقرار في هذا النسق ومع ذلك فان ماقد تعتبره معوقا

وظيفيا بالنسبة لجانب معين للنسق الاجتماعي قد لايكون كذلك بالنسبة لجانب آخر "[[8]](#footnote-9)

فالمعوقات هي كل الظروف والعمليات التي تحد من فعالية و أداء التنظيمات وتشكل بذلك تأثيرا على الوظائف المختلفة للمنظمات .

**5- الشراكة : "**يؤكد المركز الوطني للبحوث العلمية CNRS بفرنسا بان هذا المصطلح قد ظهر في فرنسا حوالي سنة 1986 ضمن مبادرات عمومية ،والى حدود 1991 لا يوجد هذا المصطلح في المعاجم اللغوية،التي اقتصرت على تحديد مفهوم الشريك Partenaire ،أما مفهوم

شراكة Partenariat فهو مفهوم متداول في السياق الاقتصادي أو الإداري بحكم تعقد علاقات السوق ويشير إلى علاقة قانونية بين منظمات شريكة وقد اتسع هذا المفهوم شيئا فشيئا ليشمل مؤسسات مدنية فهو صيغة بديلة أفرزتها السياسات العمومية كمخرج يندرج في إطار السلطة العمومية التي حلت محل الدولة الراعية"[[9]](#footnote-10).

**ثالثا :الجامعة والتنمية المحلية : مجالات الشراكة**

لا شك أن الجامعة كمنظمة علمية بحثية ينتظر منها دورا متقدما في العملية التنموية ليس على المستوى الوطني فحسب ،بل الأهم أيضا على المستوى المحلي أو المحيط المباشر للجامعة والذي يعتبر الرهان الحقيقي لها، فالاهتمام بالبيئة المحلية جزء مهم من أدوار الجامعة كون مخرجاتها البشرية موجهة لهذا المحيط بالدرجة الأولى وهو ما يفرض على الجامعة أن تأخذ في الحسبان حاجيات المجتمع المحلي في هذا المجال،وأيضا في أبحاثها من خلال ربط مخرجات البحث العلمي بالحاجيات المجتمعية المحلية في الزراعة والصناعة والسياحة والثقافة والإدارة وغيرها من الاهتمامات المحلية وهو ما يساعد في خلق فضاء للتواصل العملي الذي يسمح بدوره بخلق مجالات للشراكة بين الجامعة والمؤسسات المحلية المختلفة( المؤسسات الثقافية،الاجتماعية،الاقتصادية،الإدارية ...الخ) .

وإذا كانت التنمية المحلية تعكس الجهود المحلية ومشاركة المجتمع في التنمية الذاتية فإن تنظيم هذه الجهود و إعطائها الطابع المنظم يحتاج لدور الجامعة ،خاصة في مجال تسيير و استغلال البنية التحتية من مرافقومراكز اجتماعية وثقافية وصحية و التي مازالت في حاجة للمرافقة العلمية،والملاحظ على هذه المؤسسات المحلية أنها مازالت تعاني من المشاكل التنظيمية المختلفة وهو ما يستدعي البحث عن حلول علمية وهو الشيء الذي يتحقق بالشراكة مع الجامعة.

إذنفتحقيق الشراكة بين الجامعة ومحيطها السوسيو اقتصادي والثقافي إنما يتجه قبل كل شيء لتحقيق مصلحة المجتمع وليس مصلحة ضيقة ، مناسباتية أو ظرفية، "فمفهوم الشراكة يستند إلى قانون غير مكتوب ومهم هو مصطلح النفع العام، يشكل مصطلح النفع العام والذي يعتبر العصب الأساسي لأية عملية شراكة ممكنة ومحتملة ويتطلب ذلك فهما جيدا لهذا القانون المجرد وتكافؤ للفرص وتقاسم مشترك الاهتمام واحد وفق أهداف مشتركة بين الأطراف المتعاقدة مهما كانت طبيعتها أو نوعيتها"[[10]](#footnote-11)، وعندما توضع المصلحة العامة كعامل محرك للدينامية الاجتماعية فان الشراكة ستحقق هدفها وهو رفاهية وخدمة المجتمع ، وبالتالي فان الجامعة ومحيطها في حاجة لعلاقة تفاعلية يتم من خلالها تبادل المصالح المختلفة والتي تنعكس إيجابا على المجتمع ككل لان الغرض من الشراكة هو تحقيق النفع العام في المجالات المتعددة والتي يجب أن تغطي جميع شرائح المجتمع، ولا يوجد قطاع في غنى عن الشراكة مع الجامعة وان كانت هذه الأخيرة تسجل حضورها في شتى القطاعات عن طريق الكفاءات التي تتخرج سنويا وتلتحق بهذا المحيط المتنوع ، إلا أن الحضور الذي يجب أن يتحقق هو حضور الجامعة كمؤسسة بهياكلها وكوادرهاوإنتاجها المتمثل في البحث العلمي في المجالات المختلفة ووضع هذا الإمكانيات المختلفة لمرافقة المؤسسات الاقتصادية والإجتماعية والثقافية وغيرها، والتي هي في أمس الحاجة لتحيين عمليات وطرق التسيير والإنتاج ومختلف العمليات التنظيمية وخاصة على المستوى المحلي الذي بات يستقطب الاهتمام المركزي لتلبية الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتزايدة لأفراد المجتمع لتحقيق التنمية المحلية التي تعتبر عاملا مهما لتحقيق التنمية الشاملة، ومن أهم القطاعات التي تعد أولوية و إطارا خصبا للشراكة مع الجامعة :

**1- القطاع الثقافي** : يعتبر القطاع الثقافي على المستوى المحلي من أبرز القطاعات التي يجب أن تحظى باهتمام الجامعة من أجل تحقيق التنمية الثقافية التي تعد بعدا أساسيا بل وشرطا ضروريا لتحقيق التنمية الشاملة ،ومن أهم النقاط التي يجب أن يتم التركيز عليها في هذا القطاع هو المورد البشري خاصة في ظل ارتفاع ميزانية وزارة الثقافة في العشرية السابقة التي عرفت تطورا نوعيا ، لكن تسيير ميزانيات من هذا النوع يتطلب تكوينا وتدريبا وهو ما تفتقده التنظيمات الثقافية في الجزائر سواء الخاضعة للوصاية (مديريات،دور الثقافة،مسارح...)أو الجمعيات الثقافية ،"وتعد إشكالية تدريب كوادر إدارية لمجالي الثقافة والفنون كأولوية مطلقة في الجزائر"[[11]](#footnote-12)تستدعي قيام مؤسسات تعليمية كالجامعة لتكوين "مدراء قادرين على أن يأخذوا في اعتبارهم ما له من بعد اقتصادي واجتماعي وتربوي ولايوجد في الجزائر أي تدريب للمديرين الثقافيين لذا يجب إقامة شراكة بين وزارة الثقافة ووزارة التعليم العالي لإنشاء تدريب نوعي أكاديمي على مهن الإدارة الثقافية"[[12]](#footnote-13)

ونفس الشيء بالنسبة للجمعيات الثقافية خاصة وأنها مؤسسات تطوعية ينشاها الأفراد لأغراض وغايات متعددة وهي في حاجة ماسة للمساعدة ،ويكمن دور الجامعة هنا في تدريب وتوجيه هذه الجمعيات للعمل وفق طرق علمية بما يتوافق طبعا مع اهتماماتها الثقافية .

إن الشراكة مع القطاع الثقافي على المستوى المحلي هو اهتمام مباشر بالثقافة المحلية ونظرا لأهمية الثقافة وأبعادها المختلفة فان تأطير وتوجيه وتكوين المورد البشري للتنظيمات الثقافية المختلفة يعد ضرورة قصوى ،ولا يجب التركيز على الأبعاد الاقتصادية للتنمية المحلية وإهمال الإنسان الذي يعد محور العملية التنموية لأنه الأداة التي تحقق التنمية وهو الهدف بدوره من هذه العملية ،"فلكي نصل إلى الإنتاج الاقتصادي ،علينا أن نصل أولا إلى الإنتاج الثقافي فلا يمكن أن نكون مستعمرة للغرب من الناحية الثقافية وفي الوقت نفسه مستقلين من الناحية الاقتصادية"[[13]](#footnote-14)

وبالتالي فإنه يستوجب تحقيق الشراكة بين الجامعة والفاعلين في القطاع الثقافي على المستوى المحلي للارتقاء بالعمل الثقافي وإعادة رسم مسار جديد للعمل الثقافي في إطار السياسة الثقافية للدولة لإخراجه من الطابع المناسباتي الاحتفالي إلى الفكري المتنوع والشامل والذي يخدم أهداف التنمية الثقافية، خاصة مع وجود الهياكل الثقافية كما ونوعا على المستوى المحلي( مراكز ثقافية ،مكتبات ...الخ) ،فالبنية التحتية تعد عاملا مشجعا على إطلاق برامج مشتركة بين وزارة التعليم ووزارة الثقافةمن اجل المرافقة العلمية للتنظيمات الثقافية على المستوى المحلي ،ونفس الشيء بالنسبة للمجتمع بصفة عامة إذ يمكن "للجامعات والمراكز الثقافية والمصانع والنوادي .... أن تنمي عادة القراءة من خلال المسابقات العلمية وحلقات الحوار حول الكتب الجديدة "[[14]](#footnote-15)،فالتطور المعرفي والثقافي والفكري للمجتمع سينعكس حتما بالإيجاب على النسق الاجتماعي .

**2- القطاع الاقتصادي :** تعتبر التنمية الاقتصادية احد أهم أبعاد التنمية لما لها من انعكاسات على الأبعاد الأخرى ، لكن تحقيق التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي يخضع لاعتبارات وشروط أخرى تأخذ بعين الإعتبار المعطيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على المستوى المحلي ،فالبيئة الصحراوية تختلف عن البيئة الجبلية والمناطق ذات الطابع السياحي تختلف عن نظيرتها ذات الطابع الفلاحي، وهو الدور المنوط بالجامعة لتفكيك وتحليل الخصائص الطبيعية،الاجتماعية والثقافية  للمجتمعات على المستوى المحلي خاصة في الجزائر التي تتميز بتنوع ثقافي وبيئي يستلزم مراعاة هذه الخصوصيات وأخذها بعين الاعتبار في أي مشروع اقتصادي لضمان تحقيقه الفعالية.

وبالنظر للتحولات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر منذ الاستقلال وخاصة التحول من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق فان المرحلة كانت في حاجة لكفاءات على دراية بمتطلبات المرحلة ، وهو الدور الذي يتطلب بدوره إعادة النظرفي مكانة الجامعة ودورها في نظام اقتصاد السوق الذي يحتاج للبحث العلمي لتعزيز فرص النهوض بالاقتصاد وهو أهم دور للجامعة وهو الدور المغيب إلى حد الآن.

وفي ظل السياق السوسيو اقتصادي التي تمر به الجزائر جراء انهيار أسعار البترول الذي يعد اكبر مصدر لمداخيل الدولة ،وفي ظل الحراك الاجتماعي والمطالب المهنية والعمالية المتزايدة فان الحاجة لدور الجامعة يتزايد ،فالبحث العلمي كأحد مخرجات الجامعة يجب أن يلتفت لخدمة التنمية المحلية من خلال توجيهه أو في جزء منه لدراسة الواقع المحلي الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لمحيط الجامعة فلا يجب التركيز مثلا على البحث في موضوع السياحة في محيط فلاحي أو البحث في مواضيع الإدارة الالكترونية في بيئة تفتقر إدارتها لأبسط أبجديات التسيير والتعامل والتقرب من المواطن ، وهذا لا يعني تقييد البحث العلمي وحصره في احتياجات المحيط فقط ،بل توجيهه وتخصيص جزء منه للبحث عن حلول لمشكلاتالمحيط الثقافية ،التنظيمية،الاجتماعية والاقتصاديةلإحداث التقارب الثقافي والانفتاح على هذا المحيط عمليا وهو مايسهم في تعزيز دور الجامعة والارتقاء بمكانتها .

إن إعطاء الجامعة المكانة الحقيقية لها عن طريق تشريع حضورها الميداني و تشجيع البحث العلمي بتطبيق مخرجاته ميدانيا سيقصر المسافة والوقت على التنمية المحلية ،فمشاريع الصناديق والوكالات لمساعدة الشباب البطال مثلا (ANSEJ، ANEM، CNAC) كان يجب أن تحظى بمرافقة الجامعة لتجنب الفشل والتشبع الحاصل في الكثير من المشاريع المنسوخة من بيئات ثقافية واقتصادية لا تتطابق بالضرورة مع بيئة أخرى، و الملاحظ على أغلب المشاريع التي استهلكت أغلفة مالية معتبرة على المستوى المحلي أنها مشاريع مكررة وبعيدة عن الحاجيات المحلية الحقيقية،في ظل غياب أي دور للجامعة كأهم مؤسسة علمية بحثية وهذا لتوجيه و اقتراح ما يتناسب مع حاجيات التنمية المحلية ،واقتصار اللجان التي تدرس ملفات الاستثمار على مستوى هذه الوكالات على رأي البنوك ومصالح الضرائب ومصالح قطاعية أخرى ، وهو ما يكشف عن قصور في السياسة العامة التي كان من المفروض أن تأخذ بعين الاعتبار الدور الريادي للجامعة ، فما الفائدة من تخصيص ميزانية للبحث العلمي الذي يعد ركيزة أساسية لأي نهضة اجتماعية واقتصادية ثم القيام بإقصاء المؤسسات البحثية من مرافقة العملية التنموية المحلية التي لازالت تعرف العديد من المعوقات خاصة بسبب غياب البعد العلمي في المشاريع الاقتصادية ، وهو ما يستدعي على الأقل إعطاء فرصة لمخرجات البحث العلمي في هذا المجال .

**3- الجامعة والمجتمع (المجال الاجتماعي) :**

إن أداء الأدوار السابقة في مجملها في الحقيقة موجهة لخدمة المجتمع بصفة عامة ، فالدور الثقافي أو الاقتصادي هو محصلة الجهود الموجهة لترقية المجتمع وخدمته ، وتعتبر التنمية الفكرية و العلمية كأحد الأدوار المنوطة بالجامعةبالشراكة مع مختلف "المؤسسات الاجتماعية التي تنبثق منها السلوكيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتي تلعب دورا هاما في التنمية، وهذه السلوكيات نابعة من رؤى وقيم ذلك المجتمع لذا تعتبر هذه الرؤى والقيم مفتاحا لفهم التنمية أو التخلف في المجتمعات" [[15]](#footnote-16)والجامعة مطالبة بفهم هذه السلوكيات التي تعكس توجه التنمية المحلية وإعطائها الصبغة العلمية.

كما أن دور الجامعة في التنمية الاجتماعية يعد ذا أهمية بالغة كونه ينعكسخاصة على مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي تعد الحاضنة الأولى والرئيسية لتربية النشأ وتكوين جيل يرتبط بثقافة مجتمعه ويرتبط أيضا بالتنمية العلمية التي تعد الخرسانة الحقيقية لربط المجتمع بثقافته وأصالته مع المواكبة الدائمة للتطورات العلمية، وهو الدور المنوط بالجامعة من خلال البحث العلمي و المخابر البحثية"ويكمن دور الجامعة أيضا في خدمة المجتمع عن طريق دورها التثقيفي والإرشادي ،والمشاركة في تقديم الخدمات الاجتماعية، والتنشئة ونشر الوعي، وتدعيم الاتجاهات الاجتماعية، وتعزيز القيم المجتمعية والمحافظة عليها."[[16]](#footnote-17)

إن بعث أي عملية تنموية محليا لا يضمن نجاحها في ظل بيئة لا تعتمد على النظرة العلمية أو المخرجات العلمية للمؤسسات البحثية ،وهو الدور الذي يجب أن تحظى به الجامعة من خلال شراكة محلية مع مؤسسات التنشئة الاجتماعية والحركة الجمعوية ،وبمرافقة السلطات التنفيذية المحلية لإحداث التغيير الفكري الميدانيالمطلوب، وتظهر بعض التجارب الدولية في دور الجامعة على المستوى المحلي كدليل على أهمية هذا الدوروأهم مثال على ذلك :

- "في جمهورية الصين الشعبية قامت كليات التربية بالتعاون مع دوائر التربيةالمحلية بتقديم محاضرات عن كيفية الحفاظ على الصحة العامة وعن الأخلاق وعلم نفس الطفل،وتقدم هذه الكليات تلك المحاضرات لأولياء الأمور الملحقين بالمدارس.

-في اليابان تقدم الكليات المتوسطة، Junior College،حوالي 500 كلية برامج تستغرق عامين في ميادين تتصل بتنمية المجتمع والعمل في خدمته،تتمثل هذه البرامج في تعليم الأفراد حفظ الطعام والتربية في رياض الأطفال.

- تقدم جامعة ولاية ميتشجان Michigan State University،خدماتها للمجتمع وخاصة في المجال الزراعي،لأنها تسمى كليات منح الأراضي وبدأت تقديم مقررات في الزراعة حتى تأسس اتحاد الخدمات الممتدة في الولايات المتحدة الأمريكية"[[17]](#footnote-18).

 إن المراجع لهذه الأدوار السوسيو ثقافية والاقتصادية في الجامعات الغربية وفي دول متقدمة على غرار الصين واليابان والولايات المتحدة الأمريكية ،يلحظ أنها ادوار لا تتطلب ميزانيات ضخمة أو مراسيم بل جهود ذاتيةللجامعة ومحيطها،كما تحتاج قبل كل شيء إلى ثقافة مجتمعية في مجال التطوع لخدمة المجتمع وانفتاح هذا الأخير على الأدوار المتقدمة التي يمكن أن تقدمها الجامعة ،وهو ما يسهل القيام بهذا الدور خدمة للتنمية المحلية ،وهو ما يستدعي بدوره قيام شراكة بين الفاعلين المحليين والجامعة تكون تنمية المجتمع هدفها الرئيس.

- وبالإضافة إلى هذه الأدوار هناك العديد من التحديات الأخرى في محيط الجامعة التي تتطلب تظافرا للجهود كنتيجة للتحولات التي تفرض نفسها على المجتمع الجزائري في المجال البيئي من خلال إبراز التحديات التي تواجه البيئة جراء التلوث الناتج عن المؤسسات الصناعية ،واقتراح الحلول و التجارب الدولية في مجال الحفاظ على البيئة.

- ينتظر من الجامعة أيضا لعب دور في التنشئة السياسية من خلال الشراكة و الأيام الدراسية والتكوينية والملتقيات مع الأحزاب السياسية على المستوى المحلي ،ونفس الشيء بالنسبة للتواصل مع الحركة الجمعوية والنقابات وهو مايسهم في دفع عجلة التنمية بإفشاء التفكير العلمي على مختلف مكونات المجتمع .

**رابعا :معوقات الشراكة بين الجامعة ومحيطها :**

إن نجاح الشراكة بين الجامعة ومحيطها كغاية لتحقيق المصلحة العامة للمجتمع يستدعي بدوره توفر جملة من الشروط والظروف المجتمعية المختلفة لإحداث ديناميكية في المجالات المختلفة ، لكن هذه الظروف في غياب سياسة أو إستراتيجية واضحة قد تصبح معوقات تحد من فعالية تدخل الجامعة في محيطها لمرافقة مختلف الجهود، وتتراوح هذه المعوقات بين الداخلية التي تتعلق بمنظومة التعليم العالي في حد ذاتها ومعوقات خارجية في محيط الجامعة ومن أبرزها :

**1- المعوقات الداخلية**

- تعتبر ميزانية البحث العلمي عاملا مهما في زيادة فعالية الإنتاج العلمي الفكري للجامعة باعتبار البحث العلمي في المجالات الإنسانية والاجتماعية والعلمية أحد أهمآليات اقتراح الحلول للمشكلات المجتمعية وابتكار النماذج الناجحة، إلا انه "خلال الفترة التي سبقت 1998،أهدرت منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر للضعف وعدم الاستقرار،إذ لم تخصص لها سوى 0.28 % من الناتج الوطني ،والأمر الذي نتج عنه:

أ-قلة الإنتاج العلمي من منشورات ومجلات ودراسات علمية.

ب- قلة براءة الاختراع المسجلة من طرف الباحثين لدى المعهد الوطني للملكية الصناعية.

ج- ضعف النماذج المبتكرة في مراكز البحث والتطوير .[[18]](#footnote-19)

مع الإشارة إلى أن ميزانية البحث العلمي عرفت مراجعة من خلال تطورها "من 0.2 % سنة 1997 إلى1% خلال الفترة الممتدة من 1998 إلى سنة 2002 "[[19]](#footnote-20)،

- "حداثة عهد الجامعات في البلدان العربية ، وهذا جانب في غاية الأهمية، لأن مؤسسات التعليم العالي تستغرق وقتا لكي ترسخ بنيتها المؤسسية وتجود دورها المعرفي، خاصة في مجال البحث العلمي"[[20]](#footnote-21)، وإن كان هذا السبب نسبي إلى حد ما إلا أنه لا يمكن مقارنة المخرجات الفكرية لجامعة حديثة نشأت في التسعينات مع جامعات عريقة في بريطانيا وفرنسا وغيرها.

- تلقي "مشكلة المناهج التعليمية بظلالها على المساهمة في تقويض دورها، حيث تعاني المناهج والمقررات التعليمية بالجامعة الجزائرية من الغموض وغياب برامج واضحة ومفصلة للمحاور الدراسية،فهي عادة ما تكون غير قادرة على تغطية جميع المهارات الأساسية للتعلم لعدم تطابقها مع الحاجات التنموية للمجتمع "[[21]](#footnote-22)، فالتخصصات في المراكز الجامعية والأبحاث العلمية لابد أن تتماشى إلى حد ما مع الظروف السوسيو ثقافية والبيئية والاقتصادية لمحيط الجامعة وليس العكس ،فالجامعة منبر تعليمي يسهم في التنمية من خلال مخرجاته البشرية و البحثية ،"فالناظر في نوعية الصلات بين الجانبين يلاحظ ما يشبه الفجوة في مجالات كثيرة بين مايطبقه التعليم العالي من برامج وسياسات ومايطلبه قطاع الانتاج والخدمات من مهارات وكفاءات ،أما النتيجة فهي زيادة غير محسوبة في أعداد خريجي الاختصاصات غير المطلوبة وعجز على توفير الكفاءات العالية التي تستجيب لمتطلبات التنمية".[[22]](#footnote-23)

- الظروف الاجتماعية للموارد البشرية المختلفة للجامعة من أساتذة و إداريين وعمال ، أين لا يزال يطرح مشكل السكن والأجور والعلاقات التنظيمية المختلفة بين الطاقم العلمي والإداري وهو ما ينعكس حتما على فعالية الجامعة والأدوار المنتظرة منها بين الانشغالات الاجتماعية والعلمية، "وبالرغم من زيادة أجور أساتذة الجامعة مقارنة بالسنوات الماضية ،إلا أنها تعد الأضعف مقارنة بغيرها في العالم "[[23]](#footnote-24)

- "يؤكد أصحاب المؤسسات الاقتصادية على أنأهم عائق لتوظيف خريجي التعليم العالي هو ضعف تنافسية مخرجات الجامعة في مستوى المهارات الأساسية مثل حذق تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وامتلاك اللغات الأجنبية والقدرة على حل المشكلات والتكيف مع المستجدات والتواصل الجيد ،ويؤكد هذا الخلل تقرير التنافسية الدولية لسنة 2009/2010 الذي صنف مخرجات التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مرتبة متدنية مقارنة ببلدان أخرى يقوم اقتصادها على التصدير "[[24]](#footnote-25)

**2- المعوقاتالخارجية :**

عادة مايتم الاشارة لنقائص وتقصير وتحميل للمسؤولية للجامعة الجزائرية في عدم الانخراط في العملية التنموية الشاملة والانفتاح على محيطها رغم أهمية الدور المطلوب والمنتظر منها في هذا المجال ، من

خلال القيمة الاضافية التي يمكن ان تقدمها الجامعة لمختلف القطاعات والحلول الاجتماعية والاقتصادية

والادارية التي يمكن ان تقترحها للمشكلات المطروحة على مستوى الوضع الاقتصادي والاجتماعي خاصة في السياق والظروف السوسيو اقتصادية التي تمر بها الجزائر ،ومن هنا فان المعوقات الموجودة على مستوى محيط الجامعة لابد أن تخضع بدورها للمعالجة على مستويات عليا وفي إطار السياسة العامة للدولة لتذليل العقبات أمام الجامعة للانخراط في العملية التنموية فغالبا ما تصطدم الجهود العلمية للجامعة بمحيط إقتصادي وإجتماعي وثقافي منغلق على نفسه ويجهل ويرفض الانفتاح على البحث العلمي،كما ان الوقوف على النقائص الموجودة في المحيط لايعد تهربا أو تغطيةلمسؤوليات الجامعة في الانفتاح على محيطها بقدر ما هو محاولة لفهم واقع هذا المحيط لأخذه بعين الاعتبار في أي سياسة إصلاحية تنموية لأهمية دور المحيط من جهة وللعلاقة التكاملية للادوار المختلفة للجامعة ومحيطها من جهة أخرى ،ومن أبرز المشاكل التي تعترض الجامعة في أداء دورها في هذا المحيط نذكر:

 - ضعف الاستراتيجيات والسياسات الوطنية في المجال التنموي من خلال إهمال أو التقليل من دور

 الجامعة في العملية التنموية ،خاصة بمقارنة موقعها و دورها في سياسات دول اخرى، والملاحظ في هذا المجال "ارتباط الاقتصاد الوطني بنسبة 97 % بريع البترول ،وبناء على هذا المؤشر لا يمكن الحديث عن أي دور للجامعة الجزائرية في عملية التنمية الاقتصادية ، وبالتالي لا وجود لاقتصاد المعرفة في البناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي لدى صناع القرار،"[[25]](#footnote-26)بل العكس من ذلك فهذه المعطيات تبرز الطابع الريعي للاقتصاد الوطني وهو ما يستدعي إعادة النظر في دور الجامعةلتأخذ المكانة المناسبة ضمن السياسة العامة للتنمية.

**-** إن التأسيس لشراكة حقيقية بين الجامعة ومحيطها المحلي يتطلب أولا وجود ثقافة لدى المسييرين خاصة على المستوى المحلي ( البلديات ) فالعديد من رؤساء البلديات لم يلتحقوا اصلا بالجامعة ، وهو مايشكل عائقا في التواصل بين المؤسسة التعليمية والتنظيمات المحلية ، وحتى ان كان يفترض على الجامعة المبادرة وبذل جهود مضاعفة لتذليل مثل هذه الصعوبات من خلال إيجاد الطرق المناسبة لتقديم المساعدة،إلا أن تدخل الهيئاتالتنفيذية كالولاية لاستغلال الفضاءات الموجودة في البلديات كالمكتبات والمراكز الثقافية للقيام بدور ثقافي تحسيسي توعوي في القطاع الثقافي مثلا ونفس الشيء بالنسبة للمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية .

- قلة التسهيلات والصعوبات والمظاهر السلبية للبيروقراطية التي يلاقيها خاصة الطلبة في إجراء بحوثهم على مستوى التنظيمات والمؤسسات والادارات المختلفة ،وهو ما يشكل عائقا أمام عملية البحث العلمي،فالجامعة تعاني بدورها من انغلاق محيطها الاقتصادي والاجتماعي وعدم انفتاحه على البحث العلمي والذي يشكل عائقا أمام كل المبادرات البحثية ، كما أن الباحث العلمي مجبر على التعامل" مع إدارات الدولة سواء شاء ام أبى ،وبما أن الاخيرة مشبعة بالنزعة البيروقراطية وينتظم مسلكها الروتين فإن حرية الباحث في عمله العلمي تكاد تنكمش كيف لا وهو يحتاج في معظم الأحيان إلى بيانات ومعلومات تحرص إدارات الدولة في اغلب الأعم على حجبها بحجة السرية"[[26]](#footnote-27)، وهي ثقافة غير مشجعة للبحث العلمي ولا لدور الجامعة للإسهام في اقتراح أي حلول .

- غياب التنسيق والمواءمة بين الجامعة ومحيطها فيما يخص البرامج التعليمية و الحاجيات القطاعية وهو مايجعل من الجامعة مؤسسة شبه دخيلة على هذا المحيط ، وفي " الجانب الاخر يقف قطاع الانتاج

عاجزا في ضوء الازمة الاقتصادية عن ضبط حاجياته الفعلية من الكوادر والمهارات غير قادر عن استيعاب الطلبات الاضافية لخريجي الجامعات لعدم التناسب بين الاختصاص المعروض والشغل المتوفر"[[27]](#footnote-28) فالمؤسسات الاقتصادية لازالت غير قادرة على مواكبة التطور التكنولوجي وهو ابرز ما يلاحظ خاصة في مجال المناولة بالنسبة لظاهرة تركيب السيارات في الجزائر،حيث تعجز المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية عن توفير ماتحتاجه المؤسسات والشركات المختصة في تركيب السيارات من قطع غيار مختلفة وهو مايكشف بدوره عن غياب استراتيجية أو سياسة وطنية تسمح بتحقيق الادماج والمواءمة بين القطاع التعليمي والصناعي.

- تعتمد الجامعات الغربية على الدعم الحكومي إلا ان القطاع الخاص بدوره يلعب دورا في تشجيع وتمويل البحث العلمي من خلال الشراكة مع الجامعات ومخابرها ،"أما في الدول العربية بما فيها الجزائر فيلاحظ غياب الدعم الخاص حيث يعد القطاع الحكومي الممول الرئيسي، إذ يبلغ 80 %من مجموع التمويل المخصص للبحوث والتطوير مقارنة ب 3% للقطاع الخاص و7 %من مصادر مختلفة"[[28]](#footnote-29)، وهو الشيء الذي يكشف عن غياب ثقافة دعم البحث العلمي والاعتماد عليه لدى القطاع الخاص بالرغم من انه يشكل القاعدة الاساسية لأي تنمية اقتصادية،وان كانت الدولة هي المسؤولة عن تدعيم البحث العلمي إنطلاقا من إمكانياتها المادية ومسؤوليتها عن توفير المناخ العلمي ،إلا أن المؤسسات الاقتصادية بامكانها أن تستفيد من مخرجات البحث العلمي ايضا لكن بمقابل الاشراف والدعم.

إذن فالبيئة الخارجية للجامعة متداخلة و تحكمها معطيات وأبعاد مختلفة ثقافية و اقتصادية واجتماعية تستدعي الاحاطة بها وفهمها قبل الدخول في اي برامج وسياسات تنموية واصلاحية ،وبحكم المكانة والكفاءات التي تمتلكها الجامعات فهي مدعوة لتحليل هذا الواقع الاجتماعي لتقديم الاسهام المطلوب بالطريقة التي تسمح للجامعة بالخروج من عزلتها على هذا المحيطولأخذ مكانة في السياسات التنموية.

**خلاصة :**

رغم أولوية البعد التعليمي لوظيفة الجامعة إلاأنالتحديات السوسيو اقتصادية التي تعرفها الجزائر تفرض على السلطة السياسية إعادة النظر في علاقة الجامعة بمحيطها، إنطلاقا من أهمية الأدوار التي يمكن أن تؤديها الجامعة خارج أسوارها بناءا على الإمكانيات البشرية التي تملكها والتي تؤهلها لتقديم الإضافة الحقيقية للعملية التنمويةوهذا من خلال وضع تشريعات تفرض وتؤطر وتؤسس لعلاقة واضحة تحكمها القوانين بعيدا عن المبادرات الفردية التي عادة ما تصطدم بمعوقات بيئية تعرقل الجهود الفكرية التي تعمل على إخراج البحث العلمي من الأسوار المغلقة للجامعة إلى ميدان التطبيق وبالتالي إعطاء العملية التنموية البعد العلمي .

وعلى المستوى المحلي تزداد هذه الأدوار أهميةنتيجة وجود إمكانيات لدى الجماعات المحلية والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعيةوالثقافية معطلة و لم يتم استغلالها وتوجيهها بطريقة علميةوهو الدور المنوط بالجامعة من خلال ربط شراكة بينها وبين هذه المنظمات على المستوى المحلي لتعزيز وترسيخ ومرافقة جهود التنمية التي تبذلها الدولة في هذا المجال.

وبالرغم من النقائص المسجلة في إنخراط الجامعة في مسار التنمية الشاملة والمحلية ومختلف الجهود الحكومية إلا أن المحيط السوسيو اقتصادي للجامعة بدوره لا يزال يشكل بدوره عائقا حقيقيا لتسهيل قيام الجامعة بدور ما في العملية التنموية ،وهو ما يفرض تدخل جهات تنفيذية وطنية و محلية لأخذ دور الجامعة بعين الاعتبار وهو ما يسمح بتجاوز مختلف المعوقاتوتعزيز فرص النجاح في إحداث التواصل الفكري والعملي بين مختلف الفاعلين .

وإذ تسجل نقائص ومعوقات على مستوى هذا المحيط إلا أن المعوقات الداخلية التي تخص الجامعة يجب أن تأخذ طريقها للحل بدورها انطلاقا من تخصيص ميزانية مناسبة للبحث العلمي واستغلال مخرجاته وعدم تركها في رفوف المكتبات والمخابر بل يجب أن تعرف هذه المخرجات طريقها إلى الميدانوبالإضافة إلى ذلك يجب معالجة الظروف الاجتماعية المختلفة للطاقم التعليمي والإداري والمهني للجامعة ما يسمح بخلق بيئة مشجعة للبحث العلمي، كما أن الحديث عن دور رائد للجامعة في عملية التنمية يتطلب قبل كل شيء وضع سياسة عامة تأخذ بعين الاعتبار الدور الرائد للجامعة والبحث العلمي انطلاقا من تجارب وخبرات جامعات ودولأخرى.

**قائمة المراجع**

1- أحمد زكي بدوي ،معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان ، بيروت،1993.

2- إسماعيل محمد صادق،البحث العلمي بين المشرق العربي والوطن العالم الغربي كيف نهضوا؟ ولماذا تراجعنا؟،المجموعة العربية للتدريب والنشر،مصر، الطبعة الأولى،2014.

3- أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني ،سلسلة العلوم الاجتماعية ،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة،2008،ص222.

4- بلقاسم سلاطنية وآخرون،الفعالية التنظيمية في المؤسسة مدخل سوسيولوجي،دار الفجر،الطبعة الأولى مصر،2013.

5- حنان الحاج على وآخرون ، مدخل إلى السياسات الثقافية في العالم العربي،دار شرقيات ،الطبعةالأولى،القاهرة،2010.

6- طوني بينيت وآخرون،مفاتيح اصطلاحية جديدة معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، ترجمة سعيد الغانمي،المنظمة العربية للترجمة ،بيروت ،الطبعة الأولى ، 2010،ص218 .

7- عبد القادر الشيخلي ،البحث العلمي بين الحرية والمؤسسية،دار مجدلاوي،الطبعة الأولى، الأردن 2001.

8- عبد الكريم بكار،مدخل إلى التنمية المتكاملة رؤية إسلامية،دار القلم ،دمشق،الطبعة الأولى،1999.

9- عبد المطلب عبد الحميد ،التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية طبع نشر توزيع ، مصر،2001 .

10- فيروز راد وأمير رضائي،دراسة اجتماعية في مفهوم التنمية الثقافية عند على شريعتي،ترجمة احمد الموسوي ، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى،2009 .

11- محمد علي محمد ، علم الاجتماع التنظيم مدخل للتراث والمشكلات ، دار المعرفة الجامعية ، ط 3 الإسكندرية،2003.

12- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،التعليم في الوطن العربي تقرير المرصد العربي للتربية 2012.

13- عربي بومدين ،دور الجامعة الجزائرية في التنمية الاقتصادية :الفرص والقيود،المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية،جامعة الجزائر 2 ،العدد 7،2016.

14- الأخضر عزي ونادية ابراهيمي،دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة(دراسة لواقع الجامعة الجزائرية)،ورقة مقدمة في المؤتمر العربي السادس لجودة التعليم العالي،السودان ،فيفري 2016.

1. فيروز راد وأمير رضائي،دراسة اجتماعية في مفهوم التنمية الثقافية عند على شريعتي،ترجمة احمد الموسوي ، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت ،2009 ،ص41 [↑](#footnote-ref-2)
2. طوني بينيت وآخرون،مفاتيح اصطلاحية جديدة معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، ترجمة سعيد الغانمي،المنظمة العربية للترجمة،الطبعة الأولى ، بيروت ، 2010،ص218 [↑](#footnote-ref-3)
3. - عبد المطلب عبد الحميد ،التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية طبع نشر توزيع ، مصر،2001 ، ص14 [↑](#footnote-ref-4)
4. 4-بلقاسم سلاطنية وآخرون،الفعالية التنظيمية في المؤسسة مدخل سوسيولوجي،دار الفجر،الطبعة الأولى،مصر،2013. ص 13 [↑](#footnote-ref-5)
5. 5-أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني ،سلسلة العلوم الاجتماعية ،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة،2008،ص222 [↑](#footnote-ref-6)
6. - مالك بن نبي ،مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي،دار الفكر ،دمشق،2002 ، ص112. [↑](#footnote-ref-7)
7. -احمد زكي بدوي ،معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان ، بيروت،1993،ص 120 [↑](#footnote-ref-8)
8. -محمد علي محمد ، علم الاجتماع التنظيم مدخل للتراث والمشكلات ، دار المعرفة الجامعية ،ط 3، الاسكندرية،2003 ص 544 [↑](#footnote-ref-9)
9. -أماني قنديل،مرجع سابق،ص 109 [↑](#footnote-ref-10)
10. - المرجع السابق ،ص109**.** [↑](#footnote-ref-11)
11. حنان الحاج على وآخرون ، مدخل إلى السياسات الثقافية في العالم العربي،دار شرقيات ،ط 1،القاهرة،2010. ص 145. [↑](#footnote-ref-12)
12. -نفس المرجع،ص145 [↑](#footnote-ref-13)
13. فيروز راد وأمير رضائي ، مرجع سابق ،ص190 [↑](#footnote-ref-14)
14. -عبد الكريم بكار،مدخل إلى التنمية المتكاملة رؤية إسلامية،دار القلم ،دمشق،الطبعة الأولى،1999،ص 145 [↑](#footnote-ref-15)
15. فيروز راد وأمير رضائي،مرجع سابق ،ص87 [↑](#footnote-ref-16)
16. عربي بومدين ، دور الجامعة الجزائرية في التنمية الاقتصادية :الفرص والقيود،المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية،جامعة الجزائر 2 ،العدد 7،2016،ص251 [↑](#footnote-ref-17)
17. الأخضر عزي ونادية ابراهيمي،دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة(دراسة لواقع الجامعة الجزائرية)،ورقة مقدمة في المؤتمر العربي السادس لجودة التعليم العالي،السودان ، فيفري 2016،ص 416 [↑](#footnote-ref-18)
18. إسماعيل محمد صادق،البحث العلمي بين المشرق العربي والوطن العالم الغربي كيف نهضوا؟ ولماذا تراجعنا؟،المجموعة العربية للتدريب والنشر،مصر، الطبعة الأولى،2014، ص 78 [↑](#footnote-ref-19)
19. نفس المرجع ،ص 80. [↑](#footnote-ref-20)
20. نفس المرجع، ص 170 . [↑](#footnote-ref-21)
21. عربي بومدين ،مرجع سابق،ص 256. [↑](#footnote-ref-22)
22. - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،مرجع سابق،ص79 [↑](#footnote-ref-23)
23. - الأخضر عزي ونادية ابراهيمي،مرجع سابق، ص 417 [↑](#footnote-ref-24)
24. - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،مرجع سابق،ص80 [↑](#footnote-ref-25)
25. عربي بومدين، مرجع سابق ،ص257 [↑](#footnote-ref-26)
26. - عبد القادر الشيخلي ،البحث العلمي بين الحرية والمؤسسية،دار مجدلاوي،الطبعة الأولى،الأردن،2001 ،ص32 [↑](#footnote-ref-27)
27. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مرجع سابق،ص79 [↑](#footnote-ref-28)
28. -الأخضر عزي ونادية ابراهيمي،مرجع سابق،ص 416 [↑](#footnote-ref-29)